العرب
الأحد 2019/09/15
السنة 42 العدد 11468

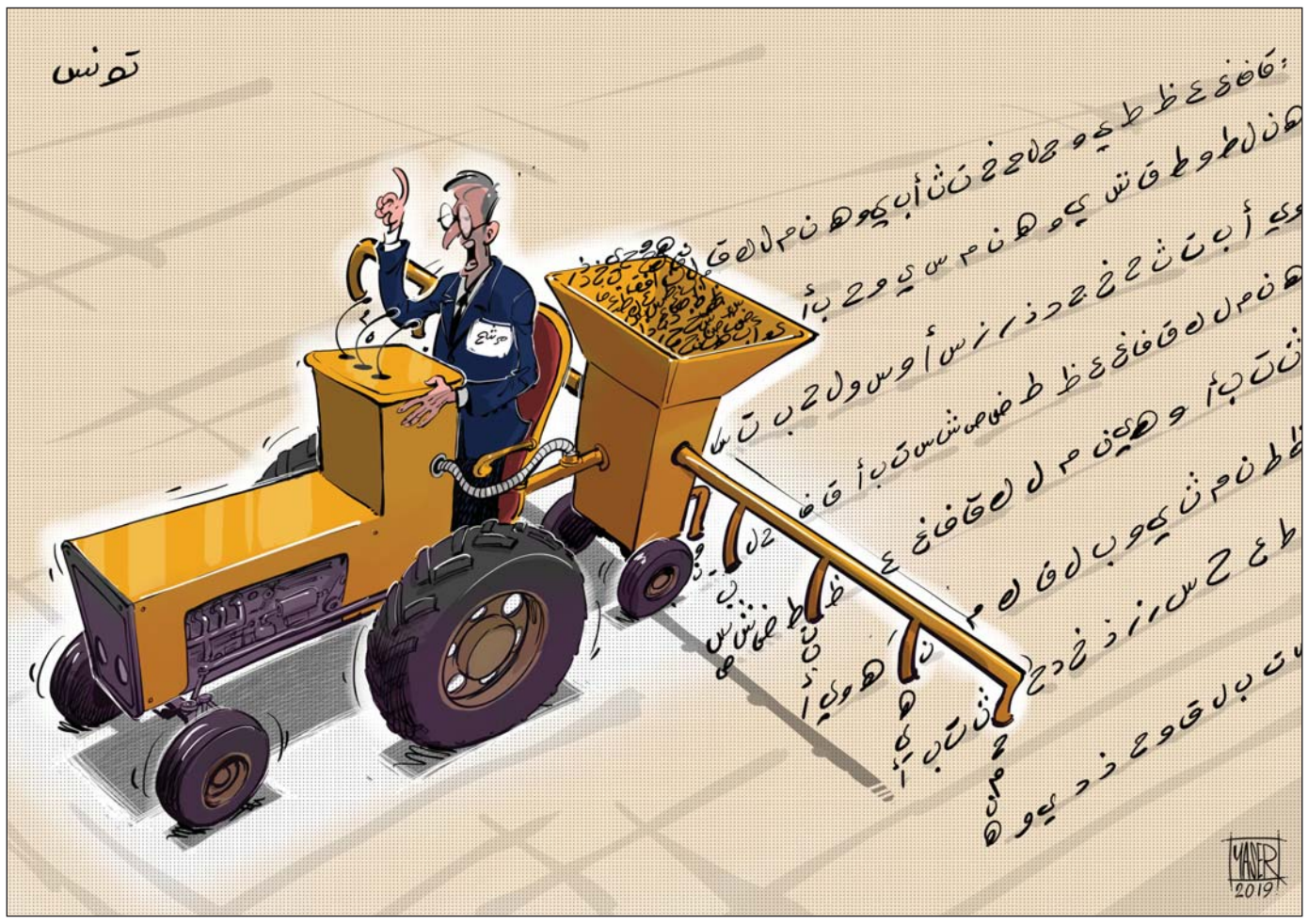

قطر العزة، بين الإثم والنكران

علي الصراف
كاتب عراقي

يمكن للمرء أن يخطئ. السياسة تحتمل ذلك من دون أدنى شك. وقد نخوض في خلاف أو جدل، ولكن ماذا يبقى إذا أخذتك العزة بالإثم؟ بل ماذا يبقى من قيمة أي قول أصلا؟

وقطر لا تفعل، منذ سنوات عدة، سوى أن تأخذها العزة بالإثم. حقيقة، لا شيء أكثر من ذلك. بل وكلما أظهرت الدول العربية المعنية بصد الأذى حرصا على التعايش، كلما زادت الدوحة عنادا، وكأن المراهقة ترفض أن تنضج.

ولا أحد يرغب، لاسيما بين الدول العربية التي قررت مقاطعة قطر، أن يلحق بقطر ما تلحقه قطر بغيرها. فقط قالت: "كفوا عنّا شركم". أو "كفى، تعني كفى". فكانت مقاطعة، لا قطيعة.

أنظر في أدق تفاصيل المقاطعة العربية، وسترى أنها لا أكثر من مسعى لاتقاء الشر. ولا أحد تقصّد أن يتبع الأذى بأكثر من صدّه. وهذا حق بسيط.

هل تتضرر الدوحة من جراء ذلك؟ ربما، ولكنها بعنادها، وتمسكها بالضلالة، تكاد تستهين بذلك الضرر. وهو طفيف على أي حال.

القطريون يجولون أربع أرجاء الأرض بحرية. ويحجون ويعتمرون بيت الله الحرام، باحترام واهتمام أكثر مما يحظى به آخرون. على الأقل تحاشيا للزيادة في القيل والقال. وظلّت أبواب السعودية مفتوحة للنوايا الطيّبة. والوساطة الكويتية لم تنقطع. وفعلت الإمارات الشيء نفسه، وزادت في الحرص على الأخوة، كي تأتي مضمخة بالنزاهة، فركنت الملف كله على كتف الرياض لتقول فيه القول الأخير. وردّدت البحرين الموقف المخلص نفسه. ولطالما شدّدت القاهرة على أنها لا تريد من الدوحة إلا ما تم التوافق عليه، برضا الدوحة نفسها، قبل أن تنقلب الدوحة على نفسها. ولئن خاضت الدوحة في مسعى لحوار جانبي مع السعودية، فإنه لم يأت مخلصا. من ناحية، لأنه تحاشى القضايا الأساسية في الخلاف. ومن ناحية أخرى لأنه قصد وجها آخر للشر، بتحويل الخلاف على أنه نزاع مع الإمارات.

وكان الأمر مثيرا للقرف، بالفعل. إذ المسألة لم تكن هنا ولا هناك. العواصم العربية الأربع التي قررت مقاطعة قطر، إنما قدّمت لها مطالب، لا تتجاوز دفع الشر عنها. وإذا جاز لهذه العواصم أن تكون ضحية لأعمال التحريض والدعاية الرخيصة، والعواقب الناجمة عن دعم قطر لتنظيمات الإرهاب، فالإمارات واحدة من الضحايا، وقررت، على حد السواء نفسه، أن تقول "كفى".

بعبارة أخرى: لا شيء استثنائيا في موقف الإمارات. وليس لها مطلب يزيد عما يطلبه الأشقاء الآخرون. سوى أن تخصيصها بالعداوة، هو نوع من تجسيد المرض. إنه الإثم، والعزة فيه. وعندما صدّت الرياض المحاولة، انقلبت الدوحة لتتعالى عليها ببيان أقل ما يقال فيه إنه أقبح من ذنب.

تنكر قطر أنها تدعم تنظيمات الإرهاب. ولكن الوقائع والأدلة تعدّت حدود الاتهام المجرد. إنها اعترافات وحقائق وأدوار ملموسة. وكلها تصب في خانة توفير التمويلات لتلك التنظيمات. مئات الملايين من الدولارات ذهبت إليها. وآخرها كان ما يقرب من مليار دولار تقاسمه حزب الله والحرس الثوري ومنظمات الإرهاب التابعة له في العراق. أما جبهة النصرة، فقد كانت لا تختطف رهينة، إلا من أجل أن يكون الاختطاف تعلّة لعشرات الملايين، تسرع قطر لتتبرع بها، بزعم قيامها بلعب دور إنساني مفضوح الغايات. محاسب الإرهاب في الدوحة، كما في العديد من العواصم الغربية، يعرف جيدا كم دفع لهذا التنظيم وذاك وذلك، من "جبهة النصرة" إلى "جيش الإسلام" إلى "أحرار الشام" و"صقورها". وحقيقة أن دعم قطر لتنظيم الإخوان المسلمين، وإيوائها لقياداته، قصة قائمة بذاتها. وما من عاقل في أربعة أركان الأرض، إلا ويدرك أن "الإسلام السياسي" واحد، وأن "الإخوان المسلمين" هم عصب الحركة، ومحركها، والرحم الذي تولّدت منه كل تنظيمات الإرهاب.

لا يحتاج الأمر إلى برهان حتى. فالدلائل التي تثبت الصلات والنوافذ والشبكات التي تربط بين جماعات الإسلام السياسي، المسلحة منها وغير المسلحة، مفتوحة على بعضها بدرجة لا تحتاج إلى ما يثبتها.

ولقد أرادت قطر من دعمها للتنظيم الأم، وكل فروعه الأخرى، أن تحقّق غاية لا يكفي القول إنها واحدة من أكبر الجرائم التي عرفتها المنطقة.

لماذا دعمت قطر هذه التنظيمات؟ الجواب مكشوف تماما لكل ذي بصر وبصيرة. إنه الحلقة المركزية لمشروع يقضي بتفتيت المنطقة وتمزيق شعوبها وإسقاط دولها الوطنية، وإغراقها بدم بعضها البعض. لكي تهنأ إسرائيل بقوتها وتفوقها، ولكي تهنأ قطر بخدمة واحد من أعتى خطط "المحافظين الجدد" في واشنطن، الذين خططوا لغزو العراق، فدمروه، والذين لم يخفوا، ولا حتى للحظة واحدة، أنهم يريدون إعادة المنطقة كلها قرونا إلى الوراء، بتحويلها إلى طوائف ومذاهب متنازعة.

قطر إنما قدمت الدعم السخي لهذه الجريمة بالذات. وظلت تتكابر على كل الحقائق التي تقول إنها أشبه بقنبلة نووية يتم تفجيرها في مجتمعات المنطقة، لتدميرها الدمار الأخير. شيء كالذي يحصل في العراق وسوريا الآن.

نحن، أصحاب الرقبة المذبوحة والظهر المكسور، نعرف لماذا تفعل قطر ذلك. إنه جزء من مرض الصغر. صغر النفس لا المساحة، الذي يصيب بعض من يقرأون السياسة بحجم ما لديهم من مال. إنه جزء من عقدة نقص لا يتمّها حتى المال، فيحوّل إلحاق الأذى بالآخرين إلى متعة. كما إنه اشتهاءات عدوانية لرؤية الكبير يصغر، والقوي يضعف، والمنظم يسقط في لجة الفوضى.

هل لدى أي أحد شك، بأن الإسلام السياسي في سوريا، هو ذاته الإسلام السياسي في ليبيا وتونس ومصر والعراق؟

وهل لدى أي أحد شك، بأن دعم طرف من أطرافه، هو في الواقع دعم للآخر، حتى وإن لم يصله المال؟

إلا الحماقة، فهي وحدها التي تحسب أن تقديم الدعم لـ"عصائب أهل الحق"، لا يوصل الشيء نفسه إلى تنظيم داعش، على سعة المسافة المذهبية بينهما.

الحق، هو أن تغذية تنظيم واحد، ولو بقرش واحد، هو نوع من التشجيع لكي يأخذ الآخر، فالآخر، المسار نفسه. ولئن حمل أحدٌ سلاحا، فالنتيجة الطبيعية هي أن يحمل الآخر فالآخر سلاحا، وهكذا.

قطر لا تستطيع أن تنكر أي شيء من هذا. تستطيع أن تزعم أن الدليل على دعمها للإرهاب "أسطوانة مشروخة"، إلا أنها لا تستطيع أن تنكر أن الأسطوانة أسطوانتها، وشرخها إنما هو شرخُ دم ما يزال يُسفك بما تدفعه من مال لهذا الطرف أو ذاك، ممن يخرجون على الدولة، ليتطرفوا على المجتمع.

ولئن تذرّع، إعلامها الأجوف، بمثالب هنا أو هناك أو هنالك، فلا أحد أنكر أن لتلك المثالب تاريخا من العقبات والعقد والتحديات. ثم لا أحد ينكر أن طريق الإصلاح يتطلب مشروع بناء. وها هنا أصل العلة بالذات. فالمجتمعات، كالإنسان، لا تفكر قبل أن تشبع، ولا تقيم ديمقراطيات، من دون بنى تحتية قادرة على حملها وحمل ثقافتها وإرساء نُظمها. ودون ذلك الفوضى. ودونها سفك دماء. وهذا ما هو حاصل، ليراه الأعمى قبل البصير.

ماذا قدمت قطر لمشروع البناء؟ لقد قدمت المال والسلاح لكي تهدم ما ترى أنه يجب أن يتهدّم. ولكن من أجل أن يتهدم فحسب. فتجلس الغلواء على تلة الخراب، وتهنأ بما جاز للعزة أن تأثم فيه.

إنه مشروع وحشي، يقصد على وجه الدقة والحصر "إدارة التوحش" في دول المنطقة برمتها.

أفهل اشتبه على أحد عنوانا؟

نعم، إنه هو ذاته مشروع "إدارة التوحش" الذي خرج منه داعش. وقطر العزة والمجد الثليم، هي وجهه الآخر للدم والنكران.

• وزير خارجية قطر السابق الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني مهندس المؤامرات ضد الدول العربية يشارك في منتدى يالطا حول "السعادة الآن. مقاربات جديدة لعالم في أزمة".

أميركا لن تسمح بتقسيم سوريا

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية

دخلت الولايات المتحدة معترك الأحداث في سوريا على رأس تحالف دولي للقضاء على المجموعات الإرهابية وعلى رأسها داعش والقاعدة بنسختها السورية، وكذلك الفصائل المتطرفة من المقاتلين الغرباء. وانضوى هؤلاء تحت لواء الجماعات التكفيرية التي تكاثرت كالفطور السامة في البلاد مدّعية حماية الإسلام وإقامة دولته على أرض الشام، والدين والشام منهم براء.

إلا أنه، وعلى الرغم أن الهدف المتقدّم لواشنطن في سوريا كان حرب داعش ولاسيما شرق الفرات حيث تحالفت على الأرض مع مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية في هذه المهمّة، فقد كان للإدارة الأميركية هدفين آخرين بحيث يشكّل الأهداف الثلاثة مجتمعة ركيزة الأعمال الميدانية والجهود السياسية للدبلوماسية الأميركية في سوريا. الهدفان الأولان هما تحقيق الانتقال السياسي ضمن مظلة القرارات الأممية 2254 و 2118 وبيان جنيف 1، والهدف الثالث هو طرد القوات الإيرانية ووكلائها من الميليشيات التي ترعاها وتسمّنها طهران من الأراضي السورية كافة.

في شقّ مكافحة الإرهاب كان للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة وحلفاؤها اليد الطولى والفاعلة في دحر المجموعات الظلامية من آخر معقل لها في بلدة الباغوز شرقي الفرات. وحين احتاجت واشنطن إلى ضرب القاعدة في مناطق أخرى قامت في صباح يوم السبت 30 أغسطس 2019 بقصف اجتماع لإرهابيي القاعدة في إدلب وقتلت أربعين قياديا منهم.

المثير في الأمر أن الهدف الأميركي هذه المرة كان غرب الفرات في المناطق التي أصبحت قوات مشاة النظام السوري والطيران الروسي على حدودها البرية والجوية، بل وقضمت بلدة خان شيخون الاسترتيجية مؤخّرا منها. إلا أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي كان ينوي سحب قواته ومستشاريه من سوريا إثر القضاء شبه الكامل على داعش، كان قد عدل عن قراره وقام بالتمديد لهذه القوات من أجل حماية المنطقة من إمكانية عودة تنظيم داعش بواسطة خلاياه النائمة، وأيضا للهدف الأكثر إلحاحا وهو طرد الميليشيا الإيرانية من قواعدها، والدفع بعملية الانتقال السياسي بغطاء أممي؛ في حين تعهدت الولايات المتحدة بألا تتم المباشرة بإعادة إعمار سوريا حتى تحقيق الهدفين الأخيرين.

أما في موضوع الانتقال السياسي، فالولايات المتحدة كانت قد حدّدت خياراتها في ضرورة تنفيذ القرارات الأممية كاملة، وكذلك ربطت الشروع بإعادة الإعمار بخروج آخر مسلّح من الميليشيات الإيرانية الطائفية، وهو شرط أميركي لا رجعة فيه.

وقد صرّح مستشار الأمن القومي المستقيل، جون بولتون، وهو من أعتى الصقور المناهضين لسياسات إيران ذات الأطماع التوسعية على حساب استقرار منطقة الشرق الأوسط وأمن دولها، قائلا "لن نخرج من سوريا قبل خروج آخر مقاتل إيراني من هناك".

وفي مصادفة تاريخية، وجدت الولايات المتحدة نفسها تجلس في مثلّث قد يكون الأرض الأكثر إستراتيجية التي تواجدت فيها بمنطقة الشرق الأوسط في العقد الأخير وهي شرق الفرات السوري. فمن خلال وجودها الميداني هناك، إلى جانب موقع التنف على الحدود السورية الأردنية، استطاعت واشنطن أن تدحر أعتى تنظيم إرهابي في المنطقة والعالم كان قد تشكّل بداية في العراق ليمتد إلى سوريا مستغلا حالة الفراغ والفوضى التي أنتجتها سنوات من الحرب بين النظام السوري والمعارضة السورية بجناحها العسكري.

هذا ناهيك أن لواشنطن في شرق الفرات شركاء أكراد قاتلوا معها لتطهير الأرض من جحيم داعش، أما على يمينها فحليف عتيد هو إقليم كردستان العراق. وبينما تطمع إيران بالسيطرة على الطريق الواصل بين إيران وسواحل المتوسط في لبنان مرورا بالعراق وسوريا، ها هي الولايات المتحدة تقف لها بالمرصاد قاطعة عليها الطريق البري الواصل بين العاصمتين الإيرانية واللبنانية، لتشكّل ضمانة راسخة بعدم تنفيذ ذاك الهاجس الإيراني القديم والمتجدّد لربط طهران بشاطئ المتوسط.

هناك ثلاث قوى أخرى لاعبة على الساحة السورية لها طموح في شرق الفرات أيضا وهي تركيا وروسيا والنظام السوري من خلفهما.

تركيا التي تجد في حلفاء الولايات المتحدة من قوات سوريا الديمقراطية الكردية تهديدا وجوديا على حدودها الجنوبية، فقد تبدّدت خططها باجتياح المنطقة من خلال تحجيمها إلى مجرد "ممر للسلام" على الحدود التركية السورية يمتدّ بين مدينتي رأس العين/ سري كانيه وتل أبيض/ كوباني بتعاون أميركي ومشاركة في الدوريات التركية، ما أدى إلى تهدئة مخاوف أنقرة من هاجس الجوار الكردي المسلّح.

أما روسيا، ومن خلفها النظام في دمشق، فهي تريد مغادرة سريعة للقوات الأميركية وقواعدها العسكرية التي استقرت في غير منطقة على امتداد مثلث شرق الفرات. فموسكو التي تتنافس مع واشنطن في المنطقة، تجد نفسها المعنية الوحيدة في بسط نفوذها على سوريا إثر تدخلها العسكري والسياسي والدبلوماسي لإنعاش النظام السوري الذي كان آيلا للسقوط، ولتتمكن من جني فوائد الاستثمار السخي، ماليا ولوجستيا.

ليس صحيحا ما يثيره معسكر روسيا وإيران أن واشنطن تريد تقسيم سوريا، ولو كانت تريد السير في مسار التقسيم في المنطقة لكانت بدأت بالعراق – على سبيل المثال

وأخيرا، للولايات المتحدة حلفاء عرب أقوياء، وقادرين، في العاصمتين الرياض وأبوظبي، سيضعون حجر الزاوية في ورشة إعادة الإعمار التي تكاد تكون الأعظم في العالم بعد الحرب العالمية الثانية موازاة بحجم التدمير،وذلك حال الانتقال إلى دولة سوريا الجديدة التي يسوسها القانون وتحكمها النظم السياسية الديمقراطية في ظل المدنية والتعددية والعدالة الشعبية.

الولايات المتحدة تريد العودة بالسرعة الممكنة إلى طاولة جنيف الأممية بعيدا عن الأحلاف والمؤتمرات التي أسست لها روسيا في محاولة للنأي بالملف السوري عن مكانه المفترض، وعلى رأس تلك المؤتمرات كان مؤتمر آستانا الذي بلغ نسخته الـ 1 مؤخرا، والذي لم تحضر الولايات المتحدة أية جولة منه إلا بصفة مراقب حين تدعو الحاجة.

وليس صحيحا البتة ما يثيره معسكر روسيا وإيران أن واشنطن تريد تقسيم سوريا، ولو كانت تريد السير في مسار التقسيم في المنطقة لكانت بدأت بالعراق – على سبيل المثال – حيث كان موقفها السلبي من الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق الدور الأكثر تأثيرا في إحالة انفصال الإقليم إلى مجرّد شوفينيات غير قابلة للتحقق.

فصل المقال يكمن فيما سمعته من السفير روبرت فورد في 15يوليو 2012 حين التقيته ووفد سوري مصغر في مكتبه بوزارة الخارجية الأميركية وكان في حينها المبعوث الأميركي للملف السوري، قال لنا في نهاية الاجتماع بتشديد على كلماته "أميركا لا تريد تقسيم سوريا ولن تسمح بذلك"، وأردف"إلا أن الأمر سيطول على السوريين للأسف الشديد"!